

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إرائة مقالة المحقق العراقي حول تسلسل القصد

لقد استعرضنا مقالة المحقق العراقي حيث يزعمه قد يَرَى استحالة «اتخاذ القصد في الأمر» و حل الدور قائلاً:

«إذ نقول: بان مثل هذا المحذور (الدور) انما يرد إذا كان القيد و هو الدعوة كذات المقيد تعبديا محتاجا في سقوط الأمر عنه إلى إلى قصد الامثال، و إلا فبناء على كونه توصليا فلا جرم يكفى تحقق كيف ما اتفق، و في مثله نقول: بان الإتيان بالذات المقيدة بالدعوة بمكان من المقدورية للمكالف بلاحظ ان الآتي بذات المقيد بداعي أمرها كان آتيا بالدعوة أيضا نظرا إلى توصيلتها و تتحققها بنفس الإتيان بذات المقيد بداعي أمرها.»[1]

ثم منَحَنَا حلاً آخر - أي انحلال الأمر - لاضمحلال المحذور قائلاً:

«نقول: بأنه يمكن دفع هذا المحذور من جهة انحلال الأمر إلى امررين و تقطيعه في الذهن بقطعة فقطعة: متعلقة إحداهما بذات المقيد و الأخرى بقيد الدعوة، حيث نقول حينئذ: بان الأمر الضمني المتعلق بالدعوة انما يكون داعيا إلى دعوة تلك القطعة الأخرى من الأمر الضمني المتعلق بذات المقيد لا إلى دعوة شخص نفسه (الأمر الضمني) حتى يتوجه المحذور المزبور. نعم انما يرد هذا الإشكال بناء على عدم انحلال الأمر بالمقيد إلى امررين ضمئيين و إلا فبناء على انحلاله ذهنا يكون حاله حال الأمرتين المستقلتين، فكما انه لا يرد هذا المحذور في صورة الالتزام بتعدد الأمر فاما تعلق أحد الأمررين بذات المقيد و الآخر بقيد الدعوة الراجع إلى داعويته لإتيان المقيد عن دعوة الأمر المتعلق به بلا كلام، كذلك بناء على الانحلال، لأن لازم انحلال الأمر بالمقيد انما هو تعلق أمر ضمني بذات المقيد و تعلق امر ضمني آخر إلى قيد الدعوة كما صورة استقلال الأمررين، فكان الأمر المتعلق بالدعوة داعيا إلى إيجاد ذات المقيد عن داعي الأمر الضمني المتعلق به، و معه لا يلزم محذور داعوية الأمر إلى دعوة شخصه، كما هو واضح.»[2]

فالحاصل أننا لو لاحظنا جزئيات «الصلوة» لتشقق «أمر الصلاة» إلى أنواع الأوامر الضمنية بحيث يُؤْسَعُهُ أن يركع أو يسجُدُ ناوياً أو هما الضمني - لا كلي الأمر كي يتولد الدور - فكافأة الأجزاء قد حظيت بالأمر الشرعي الضمني - فينوي «هذا الأمر» بالتحديد - إلا «قصد الامثال» فإنه توصلي اللون تماماً بحيث لا يفتقر إلى قصد آخر كي تَتَسَلَّل الإرادات - زعماً من الكفاية - فعلى ضوئه، قد انحرَفَ المِتَوَهِمَ حينما قد اعتقد «بتعبدية القصد» فترحلق في ظلام الدور.

هجمتان تجاه المحقق العراقي

و نلاحظ عليه:

- أولاً: إن المتشرّعة ترُفِض تفْتَتِ الأمر إلى شتى الأوامر الضمنية بحيث سينوي «أمر ذاك الجزء» فحسب، بل المتشرّعة تنوى

«الأمر الكلي» لا آحاد الأجزاء بمفردها، فإنّ تعلق الأمر الضمنيّ بالأجزاء لا يُسوغ للمكّاف أن ينوي الأجزاء بهذه النّية الجزئيّة.

ثانياً: إنَّ غرض الشَّارع قد انصَبَّ على تمام العمل بحذافيره -نظير قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» و«إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ» - بينما الجزء المُتَفَرِّد لا يُحْقِقُ الغرض النَّهَائِي أَبْدَأْ بِلَ سَيَّكُونَ الغرض الغائي «بِمُنْظَوِّمَةِ الْمَرْكَبِ» تماماً، وَ عَلَى هَذَا الْامْتدَادِ، لَا يُقَاسُ الْعَمَلُ الْعَبَادِيُّ - الْمَرْكَبُ الْإِرْتَبَاطِيُّ - بِأَمْثَالِ «قِرَائِةِ الْكِتَابِ» فَإِنَّهُ لَوْ قَرَأْ قَطْعَأً مِنَ الصَّفَحَاتِ الْضَّمْنِيَّةِ لَتَقُوَّفُ الْغَرْضُ الْعِلْمِيُّ مِنْهَا بَيْنَمَا الْمَرْكَبُ الْإِرْتَبَاطِيُّ لَوْ تَفَتَّ - بِلَا قَصْدِ الْأَمْرِ الْكُلِّيِّ - لَانْهَارَ تَمَاماً.[3]

الاحتمالية الثانية النابعة من الكفاية

و عقب ما أنهينا الإجابة عن الاحتمال الأول - التكليف بالمحال للعجز عن الإتيان - فقد حال الأوّل لكي تدارس الاحتمالية الثانية لعبارة المحقق الآخوند - الدور في مقام الاتّصاف بالوجوب - فقد استخرجها المحقق الاصفهاني قائلاً:

قوله «قدس سره»: «فما لم تكن نفس الصلاة متعلقة للأمر لا يكاد يمكن... الخ» [4].

(تبين الدور في مقام الاتصال بالوجوب): لا يخفى عليك أنّ ما أفاده -دام ظله- أولاً كاف في إفادة المقصود و واف بإثبات تقدّم الحكم على نفسه، و الظاهر أن نظره الشريفي إلى لزوم الدور (سيّق) في مرحلة الاتصال خارجاً (لا لعجز الإتيان و لا للدور في التّصور والإنشاء) كما صرّح به في تعليقه^[5] [الأنيقة على رسائل القطع من رسائل شيخنا العلّامة الانصاري (قدس سره)].

بيانه (في رسالته): أن اتصاف الصلاة المأتمي بها خارجاً بكونها واجبة - مثلاً - موقوف على إتيانها بداعي وجوبها (بحيث لو تحقق «داعي الوجوب» لاتتصف العمل بالوجوب) و إلا لم يكن مطابقاً للواجب، و يتوقف قصد امتنالها بداعي وجوبها على كونها واجبة (مبيناً حتى يتمكن من قصد امتنالها (لاحقاً) بداعي وجوبها فيدور (إذ اتصاف الوجوب متوقف على داعي الوجوب و نفس القصد متوقف أيضاً على ثبات اتصاف الوجوب بدایة).

ضربيتان للمحقق الاصفهانی تجاه الاحتمال الثاني

إلا أنَّ التحقيق في الأشكال، ما ذكرناه في الحاشية السابقة:

1. مع أنّ الفعل المأتى به في الخارج لا يتصف بكونه (ال فعل) واجباً (كي يتوقف الداعي على الاتّصاف الخارجيّ، بل الخارج هو ظرف سقوط الوجوب لا ظرف الاتّصاف) كيف؟! و هو يُسقط الوجوب، بل الفعل بمجرد تعلق الوجوب به يتّصّف بأنه واجب (فلا دخلة للخارج في تحقّق الاتّصاف).^[6]

2. مضافاً إلى أن الداعي (القصد) لسبقه على العمل (المتّصف بالوجوب خارجاً) لا يتوقف على اتصافه (ال فعل) – بعد إتيانه (ال فعل) – بالوجوب كي يدور، بل قبل إتيانه (خارجاً) يتعلّق الأمر به، فلا دور (في الاتصال) حينئذ لتأخير الموقف و الموقف عليه.» [7]

الاحتمالية الثالثة المصطادة من الكفاية

وَأَمَّا الاحتمالية الثالثة -للدور- المطوية ضمن عبارة الكفاية تَتَمَثَّلُ في الدُّور «ضمن مقام الفعلية» وَقد أَسْتَلَّهُمَا المحقق الاصفهاني أيضًا قائلاً:

«الدور في مقام الفعلية» وأما إرجاعه (بيان الآخوند) إلى وجه آخر وهو: أن الأمر المأخوذ^[8] في الصلاة كمتعلقات موضوعات الأحكام لابد من تحقّقها (حتماً) في فعليّة الأحكام (بحيث إنّ «أخذ القصد» سيَتسبّب بالاستحالة في مقام الفعلية لا في مرحلة الإنشاء) فلا يكون التكليف بشرب الماء فعليّاً إلاّ مع وجود الماء خارجاً، فما لم يكن أمر لا معنى للأمر بإتيان الصلاة بداعي الأمر؛ لأنّه (الداعي) - على الفرض - شرط فعليّته، فيلزم الدور في مقام الفعلية. (كما أوضح المحقق النائيّي هذا الوجه أيضاً)»

و كنموذج لذلك لاحظ:

- فعليّة أمر الحجّ حيث ترتهن على تحقّق الاستطاعة - القيد - المتوقفة على الأمر بالحجّ أوّلاً وبالتالي قد عُلّقت و دارت الفعلية على قيدها و بالعكس.

- فعليّة أمر الصلاة المتفرّعة على قصد الأمر المترفّع على فعليّتها أوّلاً، فيدوران معاً.

ونعم ما أجايه - الدور في الفعلية - المحقق الاصفهاني أيضاً قائلاً:

« فهو مدفوع بما قدمناه في الحاشية المتقدمة: من أن الأمر بوجوده العلمي (لدى تصور المولى) يكون داعياً (إلى الامتثال) و وجوده العلمي لا ينقوم بوجوده الخارجي (المتوقف على الفعلية) فلا دور، بل (إنما) المحذور (هو) ما تقدم».»^[9]

[1] عراقي ضياء الدين. نهاية الأفكار. 1. Vol. 191 ص - ايران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[2] عراقي ضياء الدين. نهاية الأفكار. 1. Vol. 191 ص - ايران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[3] بينما نلاحظ على الأستاذ المعظم بأن المحقق العراقي لا يستنكر «قصد الأمر الكلّي» بل إضافة على الأمر الكلّي يرى إمكانية قصد الأمر الضمني أيضاً لكي يثبت لنا أن «قصد الأمر» لا يحتاج إلى قصد آخر كي يتسلّسل، و نصراً لمقالتنا لاحظ عبارة المحقق العراقي قائلاً: «لأن لازم انحلل الأمر بالمقيد إنما هو تعلق أمر ضمني بذات المقيد و تعلق أمر ضمني آخر إلى قيد الدعوة كما صورة استقلال الأمرين، فكان الأمر المتعلق بالدعوة داعياً إلى إيجاد ذات المقيد عن داعي الأمر الضمني المتعلق به، و معه لا يلزم محذور داعوية الأمر إلى دعوة شخصه، كما هو واضح». (العراقي ضياء الدين. نهاية الأفكار. 1. Vol. 191 ص)

[4] الكفاية: ٢٢/٧٢.

[5] حاشية كتاب فرائد الاصول: ٢١.

[6] ثم علق الأستاذ هنا قائلاً: بأن الرّكن الثاني للدور الذي قد أسلفناه - بأنه يتحقق الدور لو توقف اتخاذ القيد على القصد الخارجي للمكلّف - فقد أجايه المحقق الاصفهاني الآن، فإنّ الخارج يُسقط التكليف لا أنه ينطّط به التكليف و القيد، فلا توقف في الخارج إذن.

[7] اصفهانی محمد حسین. نهاية الدرایة في شرح الكفاية. 1. Vol. 325 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[8] وقد ذيّل المحقق الاصفهاني إجابته أيضاً قائلاً: «بل بهذا البيان يدعى ورود محذور الدور في مقام الجعل أيضاً؛ لأن المأمور به هو الفعل بداعي الأمر، فلا بدّ من فرض وجود شخص الأمر في مقام الجعل، فيلزم وجود شخص الأمر قبل وجوده. و يندفع: بأن اللازم - في مقام الحكم بشيء - إذا كان معلقاً على شيء فرض وجوده فرضاً مطابقاً للواقع، إلاّ أنّ فرض وجوده هكذا لا يستلزم وجوده فعلاً، بل يمكن فرض وجوده الاستقبالي أيضاً، و نتيجة فرض وجود شخص الأمر ليس وجود الشيء قبل وجوده، بل وجوده التقديرى قبل وجوده الحقيقي، و هذا غير وجود الشيء قبل وجوده ليلزم تقدم الشيء على نفسه. (منه عفي

عنه)». (نفس المصدر)

[9] نفس المصدر.